الدرس الأول :

إعراب الفعل (1)

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم ، وبعد ..

فالغرض من تدريس هذا الباب تعريف الطالب بما يعرب من الأفعال ، وتمييزها عن الأفعال المبنية ، وبيان العلة التي أوجبت لها الإعراب ، والعلة التي من أجلها كان الرفع أول إعراب مستحق لها ، وبذلك تتضح في ذهن الطالب صورُ الفعل المعرب ، ويفرق بينه وبين الفعل المبني ، ويتعرف على الحالة الأولى لإعراب الفعل وهى حالة الرفع ، ثم ينتقل بعد ذلك إلى دراسة حالتي النصب والجزم ، وفيما يلي بيان ذلك :

أنواع الفعل ، وحكمها من حيث الإعراب والبناء[1] :

من المعلوم لدى الدارسين أن الفعل ثلاثة أنواع وهي :

الفعل الماضي : وهو ما دل على حدث مقترن بالزمن الماضي نحو : قرأ ـ كتب ـ سافر ـ حضر .

والفعل المضارع : وهو ما دل على حدث مقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال نحو : يقرأ ، ويكتب ، ويسافر ، ويحضر .

وفعل الأمر : وهو ما دل بصيغته على طلب حدوث شيء في المستقبل وقَبِل

(1) انظر التصريح 1/ 44 وما بعدها ، والأشموني 1/ 44 وما بعدها .

نون التوكيد نحو : اقرأ ، واكتب ، وسافر ، واحضر ، ويجوز أن يقال : اقرأنّ ، واكتبنّ ، وسافرنَّ ، واحضرنّ .

وهذه الأنواع منها نوعان مبنيان ، وهما : الفعل الماضي ، وفعل الأمر ، والنوع الثالث ـ وهو المضارع ـ حكمه الإعراب في جميع أحواله إلا في حالتين :

الحالة الأولى : إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشرًا ، فيبنى معها حينئذ على الفتح نحو : لاجتهدَن في دروسي .

والحالة الثانية : إذا اتصلت به نون النسوة ، فيبنى معها على السكون نحو : الصالحات يخلصْن في أعمالهن .

والبناء في اللغة : هو وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ، وفي الاصطلاح : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة .

وبهذا المعنى يقول النحويون : الفعل الماضي مبني على الفتح سواء أكان ثلاثيًا نحو : كتبَ ، أو رباعيًا نحو : زخرف ، أو خماسيًا نحو : انطلق ، أو سداسيًا نحو : استغفَر ، أي يلزم آخره حالة واحدة وهي الفتح ، وأما سكون آخره عند اتصاله بضمير الرفع المتحرك نحو : كتبت ، وكتبنا ، ونون النسوة نحو : كتبْن فهو سكون عارض للتخفيف ، ولهذا يقال في إعرابه في تلك الحالة : مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره السكون العارض للتخفيف ، وكذلك شأن ضم آخره في نحو : كتبوا ، فإنه ضم عارض لمناسبة واو الجماعة ، ولهذا يقال في إعرابه في تلك الحالة : مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره الضم العارض لمناسبة الواو .

ويقول النحويون : فعل الأمر مبنى ، وبناؤه على ما يجزم به مضارعه فنحو : اكتبْ مبني على السكون ، ونحو : اكتبا ، واكتبوا ، واكتبي مبني على حذف النون ، ونحو : ادعُ ، واخشَ ، وارمِ مبني على حذف آخر الفعل وهو الواو أو الألف أو الياء .

والإعراب في اللغة البيان ، وفي الاصطلاح : تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا ، كما تقول : جاء محمدٌ ، وتقول : قابلت محمدًا ، وتقول : سلمت على محمدٍ ، فنلحظ تغيير آخر كلمة (محمد) في الجمل الثلاث بسبب اختلاف العوامل المتقدمة عليها ، إذ لمَّا تقدم عليها فعل يطلب فاعلا رُفِعتِ الدال ، ولما تقدم عليها فعل وفاعل ووقعت مفعولا نُصِبت الدالُ ، ولما تقدم عليها حرف جر يجر ما بعده كُسِرت الدال .

وبهذا المعنى يقول النحويون : الفعل المضارع يعرب في جميع أحواله إلا في حالتي البناء المتقدمتين ، أي أنه يتغير آخره بسبب تغير العوامل ، فهو في قولنا : (يسافرُ محمد غدا) مرفوع وعلامة رفعه الضمة على الراء ، وفي قولنا : (لن يسافرَ) منصوب لتقدم الناصب عليه ، وعلامة نصبه الفتحة التي على الراء ، وفي قولنا : (لم يسافرْ) مجزوم لتقدم الجازم عليه ، وعلامة جزمه السكون الذي على الراء .

لماذا أعرب المضارع دون أخويه ؟[1]

يقول النحويون : الأصل في الأفعال أن تكون مبنية لعدم الحاجة إلى الإعراب فيها ، بخلاف الأسماء فإن الأصل فيها أن تكون معربة نظرا للحاجة إلى الإعراب فيها ، وبيان ذلك أن الاسم قد يقع فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا إليه ، وتلك وغيرها من المعاني تحتاج في التمييز بينها إلى الإعراب ، فلذلك رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجر المضاف إليه .

والفعل لا يقع مواقع تحتاج في التمييز بينها إلى الإعراب ، فلهذا بنى ، ولكن يستثنى من ذلك الفعل المضارع فإنه يقع مواقع تحتاج في التمييز بينها إلى الإعراب ، وذلك يظهر بالتأمل في قول العرب : لا تأكلِ السمك وتشربِ اللبن ، فها هنا فعلان مضارعان الأول منهما مجزوم ، وكسرت لامه للتخلص من التقاء

(1) انظر التصريح 1/ 54 : 56 .

الساكنين (لام الفعل ولام أل) ، ومفاده النهي عن أكل السمك، والفعل الثاني ينطق به العرب تارة بكسر الباء للتخلص من التقاء الساكنين ، وفي هذه الحالة يكون مجزومًا ، ويكون مفاده النهي عن شرب اللبن أيضًا ، وتارة بضم الباء ، وذلك إذا أرادوا معنى إباحة شرب اللبن ، وأنه ليس منهيا عنه ، وتارة ينطقونه بفتح الباء ، على أن الواو بمعنى مع ، و(تشربَ) منصوب بأن مضمرة ، والمعنى هو النهي عن الجمع بين أكل السمك وشرب اللبن : أي لا تأكل السمك مع شربك للبن ، فأنت تلاحظ أن الفعل (تشرب) لما تواردت عليه معانٍ مختلفة أعرب ، وتغير آخره بسبب الإعراب .

ومثل ذلك إذا قلنا : لا تهملْ واجبك وتذهب إلى اللهو ، فإن النهي عن كلا الأمرين يتطلب جزم (تذهب) والنهيُ عن الأول فقط وإباحة الثاني يتطلب رفع (تذهب) فتقول : وتذهبُ إلى اللهو ، والنهيُ عن الجمع بين الأمرين يتطلب نصب (تذهب) فتقول : وتذهبَ إلى اللهو ، أي لا تجمع بين إهمال الواجب والذهاب إلى اللهو .

هذا ، ويذكر النحويون أيضًا أن الفعل المضارع أعرب لأنه يشبه الاسم من ثلاثة أوجه[1] :

الوجه الأول : أنه غالبًا على زنة اسم الفاعل في عدد الحروف والحركات والسكنات ، فمثلاً : يضْربُ مثل ضارب ، ويُكرم مثلُ مكرم ، وينطلِق مثل مُنطلق . وهكذا.

الوجه الثاني : أنه إذا وقع خبرا لـ(إن) تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الاسم الواقع خبرا لها فتقول : إن محمدًا ليجتهد ، كما تقول : إن محمدًا لمجتهد ، وهذا خاص بالمضارع دون الماضي أو الأمر فلا يقال مثلاً : إن محمدًا لاجتهدَ .

(1) اللباب 2/ 20 ، 21 .

الوجه الثالث : أنه يشبه الاسم من جهة أنه يكون عامًا في مدلوله ، فإذا أضيف إليه حرف صار خاصًا وتحول من العموم إلى الخصوص ، فالفعل المضارع يعم في دلالته زمن الحال والاستقبال ، فإذا أضيفت إليه السين في أوله صار خاصًا بالاستقبال ، فإذا قلت : (علي يصلي) احتمل أن يكون في الحال أو الاستقبال ، وإذا قلت : (سيصلي) تعين أن يكون في المستقبل ، وكذلك شأن الاسم إذا قلت : (رجل) كان مدلوله عامًا يدل على أي رجل ، وإذا أضفت إليه أل وقلت : (الرجل) صار مدلوله خاصًا برجل معين متعارف عليه بين المتكلم والمخاطب .

أحوال الفعل المضارع

للفعل المضارع المعرب ثلاث حالات ، فقد يكون مرفوعًا ، وقد يكون منصوبًا ، وقد يكون مجزومًا ، وسنتعرف على تلك الحالات بالتفصيل :

الحالة الأولى للمضارع : حالة الرفع[1]

بالتأمل في لغة العرب وأساليبهم الفصيحة لاحظ النحويون أن الفعل المضارع يرفع إذا لم يتقدم عليه ناصب أو جازم ، فإذا قلت : ينجحُ المجد ، أو يسافرُ عليٌّ ، كان كل من (ينجح) و(يسافر) مرفوعًا لأنه لم يتقدم عليه ناصب ينصبه أو جازم يجزمه ، ولو تقدم عليه ناصب مثل لن لفتح آخره كما تقول : لن ينجحَ المهمل ، ولن يسافرَ عليٌّ ، ولو تقدم عليه جازم لسكن آخره كما تقول : لم ينجحْ ، ولم يسافرْ ، وقد عبر عن هذا المعنى صاحب الألفية فقال :

ارفع مضارعًا إذا يجرد من ناصب وجازم كـ(تسعدُ)

فالفعل (تسعد) مرفوع ؛ لأنه لم يتقدم عليه ناصب ولا جازم ، وبتعبير آخر لأنه تجرد من الناصب والجازم ، وقد تساءل النحويون عن علة رفع المضارع في تلك الحالة ، ونشأ عن ذلك التساؤل أربعة أقوال في تعليل رفعه ، وفيما يلي بيانها :

(1) انظر التصريح 2/ 229 ، والأشموني 3/ 277 .

أقوال النحويين في تعليل الرفع

- **القول الأول** : أن علة رفعه هي تجرده من الناصب والجازم ، وهذا القول قال به حذاق الكوفيين ، ومنهم الفراء ، وإليه ذهب الأخفش من البصريين ، واختاره جماعة من المحققين كابن الحاجب وابن مالك وابن هشام ، وقد اعترض هذا القول بأن التجرد أمر عدمي ، والأمر العدمي لا يكون سببا لوجود غيره ، وأجيب عن هذا الاعتراض بأن المراد بالتجرد كون الفعل خاليًا من ناصب ينصبه أو جازم يجزمه ، وهذا أمر وجودي لا عدمي ، وهذا القول هو الراجح لسلامته من النقض الموجه لغيره من الأقوال .

- **القول الثاني** : أن علة رفعه هي حلوله محل الاسم ؛ لأنه يقع خبرا ، وصفة ، وحالاً كما يقع الاسم كذلك ، فتقول : محمد يجتهد ، ورأيت رجلاً يصلي في المسجد ، وجاءنا محمد يضحك ، كما تقول : محمد مجتهد ، ورأيت رجلاً مُصليًا ، وجاءنا محمد ضاحكًا ، فلما حل محل الاسم في ذلك ونحوه استحق الرفع الذي هو أول أحوال الاسم الإعرابية وأشرفها ، ومما يقوي ذلك أنه إذا دخل عليه (لن) و(لم) امتنع رفعه ؛ لأن الاسم لا يقع بعدهما ، فلا يكون حينئذ حالاً محل الاسم .

وهذا القول قال به سيبويه وجمهور البصريين ، وكثير من المتأخرين كالزمخشري وابن عصفور ، ، وقد اعترض بأنه غير مطرد ؛ لأن الفعل المضارع يرفع في نحو : هلا تفعلُ ، وسوف نفعلُ ، وجعلت أفعل ، ومالك لا تفعلُ ، ورأيت الذي تفعلُ ، مع أن الاسم لا يقع في هذه المواقع ، فالاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ، ولا بعد حرف التنفيس ، ولا يقع خبرًا لأفعال الشروع ، ولا يقع حالاً بعد (لا) إلا مع تكرارها ، ولا يقع وحده صلة للموصول .

- **القول الثالث** : أن علة رفعه هي مضارعته للاسم ، وهو قول ثعلب ، وقد رده النحويون بأن مضارعة الفعل المضارع للاسم أي مشابهته له إنما تقتضي إعرابه من حيث الجملة ، ولا تقتضي الرفع بخصوصه ، وبأنه يلزم عليه كون المضارع مرفوعًا دائمًا ، ولا قائل بذلك .

- **القول الرابع :** أن علة رفعه تصدره بحروف المضارعة ، فهذه الحروف هي التي اقتضت رفعه ، وهذا قول الكسائي ، وقد رده النحويون بأن جزء الشيء لا يعمل فيه .

فائدة في أنواع الإعراب :

قبل أن أترك موضوع رفع الفعل يحسن بي التنبيه على أنواع الإعراب[1] ، وهي ثلاثة :

أولها : الإعراب اللفظي ، وهو ذلك الأثر الظاهر الذي يكون في آخر الكلمة المعربة كالضمة في نحو : يذهبُ ، والفتحة في نحو : لن يذهبَ ، والسكون في نحو : لم يذهبْ .

والثاني : الإعراب التقديري : وهو أثر يكون مقدرا على آخر الكلمة المعربة بسبب تعذرِ اللفظ بالأثر الظاهر أو ثقل التلفظ به ، ويكون هذا الإعراب في الفعل المضارع المعتل الآخر بالألف أو الواو أو اليَاء ، فالمعتل الآخر بالألف مثل (يسعى) يكون إعرابه تقديريًا في الرفع والنصب ، فإذا كان مرفوعًا لم تظهر عليه الضمة بل تكون مقدرة على الألف نحو : يسعى محمد في الخير ، وإذا كان منصوبًا لم تظهر عليه الفتحة بل تكون مقدرة على الألف نحو : لن يسعى محمد في الشر ، وإذا كان مجزومًا لم يكن إعرابه تقديريًا لأنه تحذف ألفه للجزم ، وإنما تقدر الضمة والفتحة على الألف لتعذر النطق بألف مضمومة أو مفتوحة .

والفعل المضارع المعتل الآخر بواو مثل (يدعو) أو ياء مثل (يجري) تقدر الضمة على آخره في حالة الرفع لثقل النطق بالواو أو الياء مضمومة في آخره ، فنقول : يدعو محمد إلى الخير ، ويجري في طلب الرزق ، ويكون إعرابه تقديريًا في تلك الحالة وحدها ، أما في حالتي النصب أو الجزم فلا يكون فيهما الإعراب تقديريًا ، لأن الفتحة تظهر على الواو أو الياء نحو : لن يدعوَ ،

(1) انظر النحو الوافي 1/ 82 : 84 .

ولن يجريَ ، كما أن الجزم تحذف له الواو أو الياء فيكون إعرابه ظاهرًا نحو : لم يدعُ ، ولم يجر .

هذا ويدخل في الإعراب التقديري : إعراب الفعل المضارع الذي اتصلت به نون التوكيد اتصالاً غير مباشر نحو : والله لتحكمانَّ بالعدل ، والله لتنصرُنَّ المظلوم ، والله لتصالِحنَّ زوجك ، فالفعل المضارع في ذلك ونحوه معرب ؛ لأن نون التوكيد منفصلة عنه بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة ، فيكون مرفوعًا بنون مقدرة فيه لأنه في هذه الأمثلة من الأفعال الخمسة ، وهي ترفع بثبوت النون ، وتنصب وتجزم بحذف النون ، وهو مرفوع في جميع هذه الأمثلة ، إلا أن نون الرفع حذفت لتوالي النونات أو لالتقاء الساكنين ، فتكون منوية ومقدرة ، والأصل : لتحكمانِن ، ولتنصرونَن ، ولتصالحينَن .

والإعراب الثالث : هو الإعراب المحلى ، وهو إعراب لا ظاهر ولا مقدر ، ويكون في المبني ، وفي الجملة إذا وقع أحدهما في موقع رفع أو نصب أو جر أو جزم فإنه لا يكون فيه إعراب ظاهر ولا مقدر ، وإنما يعبر عن إعرابه بأن يقال هو في محل رفع أو نصب أو جر أو جزم ، فمن أمثلة المبني أن الفعل (جد) في قولنا : (من جدَّ وجدَ) مبني على الفتح في محل جزم لأنه وقع فعلاً للشرط ، وكذلك الفعل (وجد) مبني على الفتح في محل جزم لأنه وقع جوابًا للشرط .

ومن أمثلة الجملة أنك إذا قلت : (هذا رجل يحب الله ورسوله) كانت جملة (يحب الله ورسوله) في محل رفع لكونها وقعت نعتًا لمرفوع ، أما الفعل (يحب) وحده فإعرابه لفظي ، وهو مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وإذا قلت : (هذا رجل يسعى في الخير) كانت جملة (يسعى في الخير) في محل رفع لكونها وقعت نعتا لمرفوع ، وهو (رجل) أما الفعل (يسعى) فإعرابه تقديري ، وهو مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، فإن قلت : (هذا رجل يدعو إلى الخير) أو (يجري على رزقه) ، كانت الجملة في محل رفع كذلك ، وكان الفعل وحده مرفوعًا بضمة مقدرة على الواو أو الياء منع من ظهورها الثقل .

الحالة الثانية : حالة النصب[1]

وهي فتح آخره لفظًا أو تقديـرًا بسبب دخـول نـاصب عليـه أو عطفـه علـى منصوب ، فإذا قلت : لن أضيعَ وقتي في غير المفيد ، كان الفعل (أضيعَ) منصوبًا لفظًا لدخول ناصب عليه وهو (لن) وإذا قلت : لن أسعى في الشـر، كـان الفعـل (أسعى) منصوبًا تقديرًا لدخول (لن) عليـه ، وهـو منصـوب بفتحـة مقـدرة علـى الألف منع من ظهورها التعذر ، وإذا قلت : أحب أن تجتهد وتتفوّقَ ، كان الفعل (تتفوق) منصوبًا بالعطف على منصوب وهو (تجتهد) .

وحروف النصب التي تنصب المضارع عند البصريين والجمهور أربعة ، هـي (لن) و (كي) و (أن) و (إذن) وقد ذكرهـا ابـن مـالك فـي الألفيـة مـع شروطـها وأحكامها حيث قال :

وبلـن أنصبـه وكـي كـذا بـأن	لا بعد علم ، والتي من بعد ظـن
فانصب بها والرفع صحح واعتقد	تخفيفـها مـن (أنّ) فـهو مطـرد
وبعضهم أهمل (أنْ) حملا على	(ما) أختِها حيث استحقت عملاً
ونصبـوا بـإذنِ المسـتقبلا	إن صُدِّرتْ والفعل بعد موصـلا
أو قبله اليميـن وانصـب وارفعـا	إذا إذن مـن بعـد عطـف وقعـا

وسألتزم في حديثي عن هذه النواصب بهذا الترتيب الذي سار عليه ابن مالك .

أولاً : نصب المضارع بـ (لن)

في هذا الموضع يتحدث النحويون عن معنى (لن) وعن أصلها ، وعن تقديـم معمول معمولها عليها ، وعن مجيئها للدعاء ، وعـن الجـزم بـها ، وعـن الفصـل بينها وبين منصوبها ، وفيما يلي بيان ذلك :

(1) معنى (لن) : هو نفي الفعل في المستقبل ، فـهي تخصـص الفعـل المضـارع للاستقبال وتنفي حدوثه ، فإذا قلت : لن أحضرَ عندك حتى يقدمَ والدك مـن

(1) انظر التصريح 2/ 229 وما بعدها ، والأشموني 3/ 179 وما بعدها .

السفر ، كان المستفاد من (لن) نفي الحضور عن المخاطب بعد زمن المتكلم ، والمنفي هنا له غاية ينتهي عندها وهي قدوم الوالد من السفر ، وقد يكون المنفي لا غاية له كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا .. ﴾ فإن نفي خلق الذباب مستمر دائما ؛ لأن خلقهم الذباب محال ، وقد يعبر النحويون عن معنى (لن) بقولهم : هي لنفي ما أثبت بحروف التنفيس ، أو هي لنفي سيفعل أو سوف يفعل ، فقولك : (لن أحضرَ) هو نفي لنحو : سأحضرُ أو سوف أحضرُ .

وقد قيل في معنى (لن) إنها تفيد تأبيد النفي ، والشواهد تدل على أن هذا القول غير صحيح ، فمن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ فالتقييد فيه بذكر اليوم دليل على أنها لا تفيد تأبيد النفي ، إذ لو كانت تفيد ذلك لكان الكلام متناقضًا ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ فإن قوله ﴿ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ يدل على أن النفي بـ(لن) لا يفيد التأبيد ، فالحق أن (لن) لا تفيد تأبيد النفي بوضعها ، وإنما قد يستفاد هذا المعنى من المقام كما في قوله تعالى : ﴿ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا ﴾ .

وقيل في معنى (لن) إنها تفيد توكيد النفي ، وصرح بذلك الزمخشري في الكشاف حيث قال : « فإن قلت : ما معنى (لن) ؟ قلت : تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل ، تقول : لا أفعل غدا ، فإذا أكدت نفيها قلت : لن أفعل غدا »[1] والجمهور على أن (لن) لا تفيد تأكيد النفي بوضعها ، فقولك : لن أقوم يفيد نفي القيام في المستقبل دون توكيد .

(2) **أصل (لن)** : مذهب سيبويه والجمهور أن (لن) حرف بسيط غير مركب وضع هكذا لإفادة نفي المضارع وتخليصه للاستقبال مع نصبه ، وهذا هو الصحيح المعتمد .

---

(1) انظر الكتاب 3/ 5 .

وذهب الخليلُ شيخ سيبويه ، والكسائيُّ الكوفي إلى أنها مركبة من (لا) النافية و(أن) المصدرية الناصبة للمضارع ، والأصل (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفًا ثم الألف لالتقاء الساكنين ، وحجتهما على ذلك قرب لفظها من هذا الأصل ، وكون معناها موافقا لمعنى هذين الحرفين ، وكون عملها موافقا لعمل (أن) وقد رد هذا المذهب بأن التركيب فرع البساطة ، ولا يحكم به إلا بدليل قاطع ، والدليل القاطع على التركيب كون الحرفين ظاهرين كما في (لولا) والظاهر هنا جزء من كل منهما ، كما رد بأنه يجوز أن نقول : عليا لن أضرب ، ولو كانت مركبة من (لا) و(أن) ما جاز تقديم معمول معمولها عليها ؛ لأن (أن) حرف مصدرى لا يجوز أن تتقدم صلته ولا جزء من صلته عليه ، ومعمول الصلة جزء منها[1] .

وذهب الفراء إلى أن (لن) أصلها (لا) فأبدلت ألفها نونًا ، وحجته أن كلا من (لا) و (لن) حرف ثنائي يفيد النفي ، و (لا) أكثر استعمالاً من (لن) فتكون (لن) فرعا عنها ، ورد مذهبه بأن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله عاملا ، وأن المعهود في اللغة إبدال النون ألفا وليس العكس .

(3) **حكم تقديم معمول المنصوب بها عليها** : أجازه سيبويه والجمهور ، واستدل به سيبويه على أنها ليست مركبة من (لا) و (أن) كما ذهب إليه الخليل ، فيجوز على هذا المذهب أن يقال : عندك لن أحضر ، وفي الدار لن أجلس ، وعليًا لن أضرب ، ومن شواهد ذلك قول الراجز :

مه عاذليَّ فهائما لن أبرحا بمثل أو أحسن من شمس الضحى

والشاهد فيه تقدم (هائما) وهو خبر (أبرح) المنصوب بـ(لن) عليها .

وقد منع ذلك الأخفش الصغير محتجًا بأن النفي له الصدارة ، وردَ الجمهور مذهبه بأن الصدارة خاصة بـ(ما) ، وبأن السماع دل على الجواز .

---

(1) انظر الكتاب 3/ 5 .

(4) **استعمال (لن) في الدعاء** : الراجح أن (لن) تستعمل في الدعاء ، كما تستعمل (لا) وقد ذهب إلى ذلك جماعة منهم ابن السراج وابن عصفور وابن هشام في (مغنى اللبيب) ، ومن المسموع في ذلك قول الأعشى ميمون :

لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ـت لكم خالدا خلود الجبال

ووجه الاستدلال بالبيت أن الفعل المعطوف بـ(ثم) للدعاء ، فلزم أن يكون المعطوف عليه وهو قوله : (لن تزالوا) للدعاء ، ولو كان (لن تزالوا) إخبارًا ما عطف عليه (لازلت) إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر على الصحيح ، ويحتمل أن يكون من ذلك قوله تعالى : ﴿ **قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ** ﴾ إذ يحتمل أن يكون معناه : اجعلني لا أكون ظهيرًا للمجرمين ، وقد قيل : إن (لن) في الآية ليست مستعملة في الدعاء ، لأن فعل الدعاء لا يسند إلى ضمير المتكلم بل يسند إلى مخاطب أو غائب ، ويرد هذا القول أن فعل الدعاء في بيت الأعشى مسند إلى ضمير المتكلم .

(5) **الجزم بـ (لن)** : زعم بعض النحويين أن (لن) قد تجزم في ضرورة الشعر ، واستدلوا على ذلك بقول كثير عزة :

أيادي سبا يا عزّ ما كنتُ بعدكم فلن يحلَ للعينين بعدكِ منظرُ

وبقول أحد الأعراب :

لن يخب الآن من رجائك من حرّك من دون بابك الحلقة

والشاهد في الأول قوله (لن يحل) حيث جزم المضارع (يحلى) بلن وعلامة جزمه حذف الألف :

والشاهد في الثاني قوله : (لن يخب) حيث جزم المضارع (يخب) بـ (لن) والباء فيه ساكنة في الأصل للجزم ، لكنها حركت بالكسر تخلصا من التقاء الساكنين وهما الباء واللام من (الآن) .

والجمهور على أن ذلك لا يقاس عليه ، ويقتصر فيه على ما سمع ، على أن

الأول يحتمل أن يكون الشاعر فيه قد اجتزأ بالفتحة عن الألف مع كون الفعل منصوبًا بـ (لن) ، والثاني يحتمل أن يكون فيه الشاعر قد أجرى الوصل مجرى الوقف ، والوقف يقتضي إسكان الباء .

(6) **الفصل بين (لن) والمضارع المنصوب بها** : سمع ذلك في ضرورة الشعر ، ومنه قول الشاعر :

لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلا أدعَ القتال وأشهد الهيجاءَ

والأصل فيه : **لن أدعَ القتال وشهود الهيجاءِ ما رأيت أبا يزيد مقاتلا**

وأجاز الكسائي في الاختيار الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم نحو : لن والله أفعل كذا ، وبمعمول الفعل نحو : لن طعامَك آكلَ ، ولن عندك أحضرَ ، ولن في الدار أجلسَ .

ثانيًا : نصب المضارع بـ (كي)

المراد بـ(كي) الناصبة للمضارع : كي المصدرية ، وهي بمنزلة (أن) المصدرية معنى وعملاً ، وتقع بعد اللام لفظًا أو تقديرًا ، ولا تقع بعدها (أن) ، ومثال الأول : جئتك لكي تكرمَني ، فالفعل (تكرمني) فيه منصوب بـ(كي) كما ينصب بأن في نحو : يسرني أن تكرمني ، ومثال الثاني : جئت كي أتعلمَ إذا قدرت أن الأصل : لكي أتعلم ، وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فيكون الفعل (أتعلمَ) منصوبا بـ(كي) المصدرية ، ومن شواهد كي المصدرية الناصبة قوله تعالى : ﴿ **لِكَيْ لا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ** ﴾ وقوله : ﴿ **لِكَيْ لا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ** ﴾ ، واللام الظاهرة أو المقدرة في ذلك هي لام التعليل الجارة ، ولذلك يتعين مع وجودها كون (كي) حرفًا مصدريًا ، ولا يجوز جعلها حرف جر مثلاً مع كون النصب بـ(أن) مضمرة ؛ لأن الجار لا يدخل على الجار في فصيح الكلام .

مواضع (كي) التعليلية الجارة :

ينبغي هنا التنبيه على المواضع التي تكون فيها (كي) حرف جر بمنزلة لام التعليل معنى وعملاً ، وهي أربعة مواضع فيما يلي بيانها :

• **الموضع الأول :** (كي) الداخلة على (ما) الاستفهامية ، ومثاله قولهم : كيمَه بمعنى : لمه ، وهو سؤال عن علة الشيء ، و(كي) هنا حرف جر يفيد التعليل ، ولذلك حذفت ألف (ما) الاستفهامية بدخول (كي) الجارة كما تحذف في نحو : بمَ ، ولمَ ، والهاء في (كيمه) هي هاء السكت جيء بها للحفاظ على الفتحة الدالة على الألف المحذوفة .

• **الموضع الثاني :** (كي) الداخلة على (ما) المصدرية ، كما في قول الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ

فـ(كي) هنا تعليلية جارة لدخولها على (ما) المصدرية التي تؤول مع الفعل بعدها بمصدر ، والتقدير : يرجى الفتى للضَّرِّ والنفع .

• **الموضع الثالث :** (كي) الداخلة على لام التعليل الجارة نحو : جئت كي لأتعلم ، فـ(كي) في هذا المثال ونحوه حرف جر يفيد التعليل ، واللام مؤكدة لها ، والفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد اللام ، ولا يصح أن نجعل (كي) مصدرية ناصبة نظرًا للفصل بينها وبين الفعل باللام ، وهذا الفصل بين الناصب والمنصوب غير جائز .

• **الموضع الرابع :** (كي) الداخلة على (أن) المصدرية الناصبة ، وذلك يكون على وجهين : **الأول** : أن تكون (أن) المصدرية مضمرة كما في قولنا : جئت كي أتعلمَ ، إذا قدرت (أن) مضمرة ناصبة للفعل ، فيتعين أن تكون (كي) تعليلية جارة ، ولا يجوز أن تكون مصدرية حتى لا يدخل حرف مصدري على مثله مع إمكان الاحتراز من ذلك .

الثاني : أن تكون (أن) المصدرية بعد (كي) ظاهرة ، وهذا لا يرد في الاختيار بل في ضرورة الشعر ، كما في قول جميل :

فقالت أكُلَّ الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تغرَّ وتخدعا

وأجاز الكوفيون إظهار أن المصدرية بعد كي في الاختيار نحو : جئت كي أن أتعلمَ ، وذهب ابن مالك إلى جوازه على قلة .

موضعان تحتمل فيهما (كي) أن تكون مصدرية ناصبة وأن تكون تعليلية جارة :

• **الموضع الأول :** أن تقع بين اللام و(أن) كما في قول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداءَ بلقع

الشن : القربة البالية ، والبيداء : الأرض القفر التي يبيد من يدخلها ، وبلقع : خالية لا شيء فيها .

وفي هذا البيت وقعت (كي) بين اللام و(أن) ، و(ما) المتصلة بها زائدة ، ومثله قول الشاعر :

أردت لكيما أن ترى لي عثرة ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل

و(كي) تحتمل في البيتين أن تكون جارة تعليلية مؤكدة للاّم التي قبلها ، وأن تكون ناصبة مصدرية مؤكّدة بـ(أن) التي بعدها ، والاحتمال الأول هو المعتمد ، وهو الراجح في الميزان ؛ لجملة أمور : منها أن تأكيد الجار بجار أسهل وأقرب إلى القبول من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري ، ومنها أن اعتبار (كي) تعليلية جارة يجعل عمل النصب لـ(أنْ) وأن أولى بهذا العمل لكونها ملاصقة للفعل فتكون أحق بالإعمال من غير الملاصق ، كما أنها أم النواصب ، وأصل في بابها ، وفي إعمالها اعتناء بشأنها ، ومنها أن النصب بـ(كي) فيه تقديم الفرع على الأصل ، وفيه جعلُ ما هو أصل في بابه توكيدا لغيره مما ليس بأصل في ذلك الباب .

• **الموضع الثاني :** أن تنفرد (كي) عن اللام و(أن) نحو : جئت كي أتعلمَ ، وقوله تعالى : ﴿ كَيْ لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ فيجوز في ذلك ونحوه أن

نجعل (كي) ناصبة للفعل فتكون حرفا مصدريًا ، ونقدر لام التعليل قبلها ، ويكون المصدر المسبوك من (كي) والفعل مجرورا بلام التعليل ، والتقدير : جئت للتعلم ، ويجوز أن نجعل (كي) جارة تعليلية بمنزلة اللام ونقدر (أن) بعدها ناصبة للفعل ، والمصدر المسبوك من (أن) والفعل في تلك الحالة مجرور بـ(كي) التي بمعنى اللام ، والوجه الأول وهو جعل (كي) ناصبة أرجح لأن الإضمار خلاف الأصل ، أما حذف الجار قبل كي المصدرية فهو قياسي .

• **تنبيه** : لـ(كي) عند العرب وجه ثالث في الاستعمال ، وهو استعمالهم لها اسما مختصرًا من كيف ، كما في قول الشاعر :

كي تجنحون إلى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

والأصل : كيف تجنحون ، فحذفت الفاء كما حذفت في قولهم : سو أفعل أي سوف أفعل .

■■■■■ خلاصة هذا الدرس ■■■■■

1- أن الفعل ثلاثة أنواع منها نوعان مبنيان وهما : الماضي والأمر ، والنوع الثالث وهو المضارع معرب إلا في حالتين : إذا اتصلت به نون التوكيد اتصالاً مباشرًا ، وإذا اتصلت به نون النسوة .

2- أن الفعل المضارع يقع مواقع يحتاج في التمييز بينها إلى الإعراب ، فلذلك أعرب كما أنه أعرب لما فيه من الشبه باسم الفاعل حيث يشبهه من ثلاثة أوجه .

3- أن الفعل المضارع استحق الرفع في أول أحواله لخلوه من الناصب والجازم ، وهذا هو القول الراجح ، وقيل : لحلوله محل الاسم ، وقيل لمضارعته للاسم ، وقيل لتصدره بحروف المضارعة .

4- أن الإعراب ثلاثة أنواع : لفظي ظاهر ، وتقديري منوى ، ومحلى لا ظاهر ولا مقدر ، ويختص بالجمل والمبنيات .

5- أن الفعل المضارع ينصب إذا سبق بأحد الحروف الناصبة لـه وهـي أربعـة : (لن ، وكي ، وأن ، وإذن) .

6- أن معنى (لن) هو نفي الفعل المستقبل ، ولا تفيـد مـن حيـث الوضـعُ تـأبيدَ النفي ولا توكيدَه ، والراجح أنها حرف بسيط وضع هكذا ، وقيل أصلها : لا ، وقيل أصلها : لا أن .

7- أنه يجوز تقديم معمول المنصـوب بلـن عليـها وفاقًـا لسـيبويه والجمـهور ، وأنَّ الراجح أنها تستعمل في الدعاء مثل (لا) .

8- أن الجزم بـ(لن) جاء في ضرورة الشعر لكنه غير مقيس ، ويمكـن تخريجـه على غير الجزم .

9- أنه سمع الفصل بين (لن) ومنصوبها في ضرورة الشعر ، وأجازه الكسائي في الاختيار إذا كان بالقسم أو بمعمول الفعل .

10- أن (كي) الناصبة للمضارع هي (كي) المصدرية الواقعة بعـد الـلام لفظًـا أو تقديرًا وليس بعدها (أن) ، وأنّ (كي) تكون تعليلية جارة في أربعة مواضـع ، وتحتمل أن تكون تعليلية جارة أو مصدريـة ناصبـة فـي موضعيـن ، وأن لـها استعمالاً ثالثًا عند العرب وهو مجيؤها اسما مختصرًا من (كيف) .

•••••• أسئلة حول الدرس ••••••

س1: متى يعرب الفعل المضارع ؟ ولماذا أعرب دون أخويـه المـاضى والأمـر ؟ وضح ما تقول بالأمثلة .

س2: بم علل النحويون رفع الفعل المضارع ؟ وما رأيك فيما ذهبوا إليه مـن أقـوال ؟ وماذا ترجح منها ؟

س3: وضح الفرق بين الإعراب اللفظي والتقديـري والمحلـي مـع التمثيـل لكـل إعراب .

س4: وضح معنى (لن) ثم بين حكم تقديم معمول منصوبها عليها ، وحكم الفصل بينها وبين منصوبها ممثلاً لكل ما تذكر .

س5: ما رأيك في القول بأن (لن) أصلها (لا) ؟ أو أصلها (لا أن) وما رأيك في مجيئها للدعاء ؟ وفي مجيئها جازمة ؟

س6: ما نوع (كي) التي ينصب بها المضارع ؟ وما ضابطها ؟ وما المواقع التي تكون فيها (كي) تعليلية جارة ؟ ومتى يجوز فيها أن تكون جارة أو ناصبة ؟ مثل لما تذكر .

س7: بين الشاهد في الأبيات الآتية :

(1) مه عاذلي فهائما لن أبرحا ... بمثل أو أحسن من شمس الضحى

(2) لن تزالوا كذلكم ثم لازلـ ... ـت لكم خالدا خلود الجبال

(3) أيادي سبا ياعزّ ما كنت بعدكم ... فلن يحل للعينين بعدك منظر

(4) لن يخب الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقة

(5) لن ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً ... أدع القتال وأشهد الهيجاء

(6) إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... يرجى الفتى كما يضُرُّ وينفع

(7) فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... لسانك كيما أن تغر وتخدعا

(8) أردت لكيما أن تطير بقربتي ... فتتركها شنا ببيداء بلقع